كريقا ومحبوب ام لقفا كابرص وبرصاء وان كان مالها الكثر والمختص لان النفس تعاف صحبة من به ذلك والانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه واستثناه العدة تبع فيه كالاسنوي النبوي لانها لا تتحقق ملاحظة النهاية وبتلها عنه الاصل بم قال وفي تعليق البيجوري اي حامد وغيره التسوية بينها وبين غيرها واطلاق الجمهور يوافقه انتهى ووجه بان الاحكام تبنى على الظاهر ولا يتوقف على التحقيق قال في الاصل وزاد الروياني على العيوب المبينة للخيار الجيوب المتفرقة كالعمى والقطع وتشوه الصورة وقال هي مما تكثر اللقاة عندي وبه قال بعض الاصحاب واختاره الصيمري ولا يكافي الحرة اصلية او عتيقة ولا من لم يسلم اباها او الاقرب اليها من الرق من لم يسلم في الاصل ولا في الاب او الام في الاسلام لانها لم تعرف به وينتفر في الاولى زيادة لا يتفق عليها الا تفقة المفسرين وقوله من زيادته في النسب لحاجة اليه بلا قيد يوهم خلاف المراد ولا يكافي العربية والقرشية والهاشمية الا مثلها لشرف العرب على غيرهم ولان الناس تفتخر بانسابها اي مختار ولخبر قدموا قريشا ولا تقدموها رواه البيهقي بلفظ ولخبر مسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى بني هاشم من قريش واصطفاني من بني هاشم وبنو هاشم وبنو المطلب اكفاء لخبر البخاري نحن وبنو المطلب شيء واحد ومحله في الحرة ملونكح هاشميا او مطلبي امة فانت منه بينة فهي مملوكة لمالك امها فله نزويجها من رقيق ودبي النسب كما سيان وافهم كلامه ما صرح به في الروضة من ان موالي كل قبيلة ليسوا اكفاء لها وسائر العرب اي باقيهم اكفاء اي لبعضهم اكفاء اي لبعض وقالم الرافعي مقتضى اعتبار النسب في النكاح اعتباره في غير قريش من العرب لكن ذكر جماعة انهم اكفاء وجرى النووي على ما اقتضاه المصنف فقال مستدركا على الرافعي ما ذكره الجماعة هو مقتضى كلام الاكثرين وذكر ابراهيم المروزي ان غير كنانة لا يكافئها واستدل له السبكي بخبر مسلم السابق محصل في كونهم اكفاء وحمله وقد نقل الماوردي عن البصريين انهم اكفاء وعن البغداديين خلافه فتقصد مضر على ربيعة وعدنان على قحطان اعتبارا بالقرب منه صلى الله عليه وسلم وتقدم عنه نظير هذا في قسم الفيء والغنيمة وهذا هو الاوجه قال في المهمات اعتبار النسب في الكفاءة اضيق منه في الامامة العظمى ولهذا اسقط ابن قريش هناك وليس سواء منها هنا وقد جزم الرافعي بانه اذا لم يوجد قريشي لتشوفه فكناني فان لم يكن فرجل من ولد اسماعيل فان تعذر فعجمي فان اقدموا اللقاني على غيره ثم روم يكافيونهما فهنا اولى قاله وابتدأ الزركشي على الرافعي بعجيب فانه صحح اعتبار النسب في العجم فاقل مراتب غير قريش من العرب ان يكونوا اكفاء لبعض فلزم اعتباره فيهم كما يقول الرافعي بلا شك والذي اعتبره النووي انما هو نقله الرافعي بخلافه عن جماعة والظاهر ان تلك الجماعة ممن يقول ان الكفاءة في غير العرب لا تعتبر ويعتبر الكفاءة في نسب العجم كالعرب وحقه ان يقول ويعتبر في كفاءة العجم نسبهم وعبارة الاصل

ويعتبر

ويعتبر النسب في العجم اي متفصلا القرشي على النبط وبنو اسرائيل على القبط والاعتبار بالاب في غير اولاد بنات النبي صلى الله عليه وسلم فلا اثر للام ولو كانت رفيقة فمن ابوه عجمي وامه عربية ليست كفوا لمن ابوها عربي وامها عجمية ومن ولدته رفيقة كفو لمن ولدته حرة لان بيتها لا يتبع الاب فهو النسب ولا يكافي منه اسلم او اسلم احد اباته الاقربين اعرف اي اقدم منه في الاسلام فمن اسلم نفسه ليست كفوا لمن لها اب او اكثر في الاسلام ومن له ابوان في الاسلام وليس كفوا لمن لها ثلاثة ابا فيه والفاسق والمتبدع ليس بكفو للعفيفة والسنية قال تعالى افمن كان مومنا كمن كان فاسقا لا يستوون وفي كلام المصنف لف ونشر مرتب ومن لا يشتهر بالصلاح كفو للمشتهرة به اكتفاء بطلوع الصلاح وفي الحرف لا يكافي اللقاس والحجام وقيم الحمام والحارس والراعي وبحوهم بنت الخياط والحمال لا يكافي بنت التواز والتاجر ولا يكافي المحترف بنت القاضي والعالم نظرا للعرف وليقوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق اي بسببه فبعضهم يصيب اليه بذل ومسئلة وبعضهم بدونهما قاله في الاصل وذكر في الحلية انه تراعى العادة في الحرف والصنائع حتى ان الزراعة في بعض البلاد اولى من التجارة وفي بعضها بالعكس انتهى وذكر في التحرير كونه ايضا قال الاذرعي وهو حسن ينبغي الاخذ به وقد حرر به الماوردي ايضا قال في الانوار واذا شك في الشرف والدناءة او في التريف والاشراف او الدني والاديء فالمرجع عادة البلد قال الاحكام والقرائح وتشرف النسب من ثلاث جهات البنوة وجهة العلم وجهة الصلاح المشهور قالا ولا عبرة بالانتساب الى علماء الدنيا والظلمة المستولين على الرقاب وان تهافت الناس بهم قال في الاصل وكلام الائمة لا يسعفها عدها عليه اي في عظم الدنيا كما صرح به الرافعي قال في المهمات وكيف لا يعتبر الانتساب النهي واقل مراتبه الامرة اي ونحوها ان تكون كالحرفة ودنو الحرفة الدنيئة لا يكافي النفيسة فرع المجوز عليه لسيفه هل هو كفو للرشيدة او لا لانها تتعير غالبا بالجزار على الزوج فيه نظر قال الزركشي والاوجه الثاني فرع الحرفة الدنيئة والنقش في الاعضاء قال الرافعي من نحته ونتفه في الزوجة انه المعترف منهما لا يكافي غير المعترف بكافي الاسلام لان ذلك مما يعير به الولد وعياله نعم قد يسبه ان يكون حال من كان ابوه صاحب حرفة دنية او مستهزا بالشرع مع من ابوها عدل فاذكر من ليست اسلم نفسه مع من ابوها مسلم قالا وله ان يحتج ان محمله النظر في حق الاباء دينا وسلامة وحرفة من حيث النسب فانه قد يتأخر ابناء عن ابيهم لدنو حرفته وعليها امر النسب وبنى الاسنوي عن المعروف فهم استرامه الا ما اثر اي ما ذكر كولد الابرص ونبه صرح جماعة منهم القاضي ابو الطيب والماوردي والروياني وصححه الاذرعي قال وقضية كلام الاصل ان من اسلم نفسه من الصحابة